الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية
الجلسة ٢٨
المعقودة يوم الأربعاء
١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة الثامنة والعشرين

الرئيس: السيد خان (باكستان)

المحتويات

البند ١٢ من جدول الأعمال: تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (تابع)

البند ٨٨ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي (تابع)

(و) التعاون في ميدان التنمية الصناعية (تابع)

البند ٨٩ من جدول الأعمال: البيئة والتنمية المستدامة (تابع)

البند ٩١ من جدول الأعمال: التدريب والبحث

(أ) معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث

../..

هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى : Chief of the Official Records Editing Services, room DC2-794, 2 United Nations Plaza .
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة .

Distr. GENERAL
A/C.2/49/SR.28
9 January 1995
ARABIC
ORIGINAL: SPANISH

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٢٠

البند ١٢ من جدول الأعمال: تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (تابع)

مشروع القرار A/C.2/49/L.22

١ - السيد نادجي (غانا): قدم باسم مجموعة الدول الأفريقية مشروع القرار A/C.2/49/L.22، المعنون "تعزيز نظم المعلومات بهدف تحقيق الانتعاش والتنمية المستدامة في افريقيا"، وأعرب عن أمل مقدمي مشروع القرار في أن يجري اعتماده بتوافق الآراء.

البند ٨٨ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي (تابع)

(و) التعاون في ميدان التنمية الصناعية (تابع)

مشروع القرار A/C.2/49/L.23

٢ - السيد نادجي (غانا): تكلم باسم مجموعة الدول الافريقية، فقدم مشروع القرار A/C.2/49/L.23، المعنون "برنامج العقد الثاني للتنمية الصناعية لافريقيا". وشدد على الأهمية المعلقة على عملية التصنيع في افريقيا في برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات وفي عام ١٩٩١ في المعاهدة المنشئة للجماعة الاقتصادية الافريقية. وقال إن الجمعية العامة قد حثت، في قرارها ٢١٤/٤٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، جميع أجهزة الأمم المتحدة ومؤسساتها وبرامجها على أن تدمج في ولاياتها أولويات البرنامج الجديد. ثم أعرب عن أمله في أن يتم اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء.

البند ٨٩ من جدول الأعمال: البيئة والتنمية المستدامة (تابع)

مشروع القرار A/C.2/49/L.10

٣ - السيد بليني (الولايات المتحدة الأمريكية): قدم مشروع القرار A/C.2/49/L.10، المعنون "تقديم الدعم للبرنامج العالمي للتعلم والمراقبة لصالح البيئة (برنامج غلوب)"، فقال إن اسرائيل ومصر واردتان في قائمة المقدمين الأصليين للمشروع. كذلك انضم الى مقدمي مشروع القرار اسبانيا، ألمانيا، أوغندا، ايرلندا، ايطاليا، البرتغال، بلجيكا، توغو، جمهورية كوريا، الدانمرك، سري لانكا، السويد، طاجيكستان، غواتيمالا، فرنسا، الكونغو، لكسمبرغ، ليتوانيا، مالي، المغرب، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، ميكرونيزيا (ولايات ـ الموحدة)، النرويج، النمسا، نيجيريا، هندوراس، هولندا، اليابان، اليونان.

٤ - ثم قدم التعديل الشفوي التالي لمشروع القرار: تدرج في الفقرة ٣ من المنطوق، عبارة "، بما في ذلك منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)"، بعد عبارة "الأمم المتحدة"؛ ويستعاض عن الفقرتين ٦ و ٧ بالنص التالي:

(السيد بليني، الولايات المتحدة الأمريكية)

"٦ - تدعو الحكومات الى أن تقدم الى لجنة التنمية المستدامة تقارير عن مشاركتها في البرنامج العالمي في إطار تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، ولا سيما فيما يتعلق بالفصول ٢٥ و ٣٦ و ٤٠".

٥ - وأردف قائلا إن مبادرة 'غلوب' هي برنامج علمي وتعليمي ذو مدى دولي، تتصف بوجود أنشطة عملية يضطلع بها في المدارس حيث توفر للطلبة مقاييس بيئية ثم يرسل الطلبة بيانات الى مركز التجهيز. وبعد ذلك سيتلقون صورا ومعلومات عن البيئة في جميع أنحاء العالم مجمعة من بياناتهم ومن بيانات لمدارس غلوب الأخرى في بلدان مختلفة. وستسند الى العلماء الدوليين عملية الاختيار من النماذج المأخوذة عن الطلب وستثري النتائج قاعدة البيانات العالمية المتعلقة بالبيئة. وقد أعربت بلدان تزيد عن ٨٠ بلدا عن اهتمامها بالمشاركة في البرنامج. كذلك سيستفيد البرنامج، وهو مثال جيد للتطبيق الدولي الموحد لخطة العمل وأهداف لجنة التنمية المستدامة، من الخبرات والمعارف العملية لمختلف مؤسسات منظومة الأمم المتحدة.

٦ - واختتم كلامه قائلا إن الولايات المتحدة تتعاون، على الصعيد الثنائي، مع البلدان المرتبطة بتنفيذ برنامج غلوب. وحسبما ورد في مشروع القرار، لن تستخدم سوى موارد الأمم المتحدة، في إطار الأنشطة المتصلة بمؤسسات وأجهزة منظومة الأمم المتحدة.

مشروع القرار A/C.2/49/L.24

٧ - السيدة ويليامز ـ ماينغولت (الولايات المتحدة الأمريكية): قدمت مشروع القرار A/C.2/49/L.24 المعنون "صيد الأسماك بالشباك البحرية العائمة الكبيرة وأثره على الموارد البحرية الحية في محيطات العالم وبحاره"، فقالت إن أنتيغوا وبربودا، وجزر البهاما والمغرب انضمت الى مقدمي مشروع القرار. وأشارت الى أن هذا المشروع ليس سوى تتمة لمقرر الجمعية العامة ٤٤٥/٤٨، المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، المتصل بالموضوع، وأعربت عن أملها في أن يتم اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء.

مشروع القرار A/C.2/49/L.20

٨ - السيدة ويليام - مانيغولت (الولايات المتحدة الأمريكية): أعلنت أن بنغلاديش وميانمار انضمتا إلى مقدمي مشروع القرار A/C.2/49/L.20، المعنون "الصيد غير المأذون به في المناطق الخاضعة للولاية الوطنية وأثره على الموارد البحرية الحية في محيطات وبحار العالم"، الذي قُدم في الجلسة الخامسة والعشرين، المعقودة في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤.

البند ٩١ من جدول الأعمال: التدريب والبحث

(أ) معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (A/49/14، الملحق رقم ١٤، A/49/643)

٩ - السيد بواسارد (المدير التنفيذي المؤقت لمعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث): قال إن الصندوق العام للمعهد قد أظهر، لأول مرة منذ سنوات طويلة، فائضا في عملياته في عام ١٩٩٣، وذلك بفضل تدابير إعادة التشكيل الإداري والمالي التي نصت عليها الجمعية العامة في قرارها ٢٢٧/٤٧ المؤرخ ٨ نيسان/أبريل ١٩٩٣. ثم أشار إلى أنه من المأمول فيه أن يتحقق فائض طفيف في ١٩٩٤.

١٠ - وأضاف أنه قد أجري تقييم دقيق ناقد للبرامج، وإنه تم إلغاء البرامج التي لا تحقق مزايا نسبية واضحة وصيغت برامج أخرى تنسجم بشكل دقيق مع الأهداف المتوخاة؛ وفي النهاية، تم تطوير أو تعزيز البرامج التي تفي باحتياجات التدريب الثابتة. وأعيد توجيه وسائل البحث بشكل جعلها تتركز على إعداد وتوزيع المواد التعليمية الأصلية والابتكارية، مثل وسائل التعليم عن بُعد، والوسائل السمعية والبصرية والكتيبات المعدة حسب وسائل التدريب المختلفة.

١١ - وأردف قائلا إن الأمر تعلق دائما في عملية إعادة التشكيل هذه بالحفاظ على توازن دقيق بين روح المشاريع الحرة وقوة التنظيم الإداري، لتجنب وجود عجز إداري وأية قيود بيروقراطية. وتظهر النتيجة الإيجابية في الأرقام التالية: نظم معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث أكثر من ٧٠ برنامجا مختلفا في أربع قارات، وقد شارك فيها حوالي ٣٠٠٠ شخص أمضوا أكثر من ٥٠٠ يوم عمل كامل في التدريب في العام.

١٢ - وأضاف قائلا إن المعهد يجد نفسه في حالة ضعيفة. ولا يمكن، بالتمويل الوارد، القيام بتخطيط معقول للأنشطة التدريبية في الأجل المتوسط. ويقترح المعهد توسيع وتعميق برامج التدريب في إدارة الشؤون الدولية، والدبلوماسية والمفاوضات المتعددة الأطراف، والتعاون الدولي، والدبلوماسية الوقائية وحفظ السلم. كذلك تم توسيع برامج الزمالات في مجال القانون الدولي في لاهاي، بالاشتراك مع مكتب الشؤون القانونية، ومكتب قوانين وسياسات البيئة في نيروبي، ومع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الدبلوماسية الوقائية في برغ وشلينغ، ومع الأكاديمية الدولية للسلم، وتقنيات التفاوض وحل المنازعات. وقد حدث نفس الشيء في البرامج الجارية الخاصة بعمليات حفظ السلم. ويزمع معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث إنشاء ذاكرة مؤسسية تسمح بالاستفادة من الخبرات المتحققة خلال العمليات المختلفة.

١٣ - وبعد أن أشار إلى أحكام قرار الجمعية العامة ٢٢٧/٤٧، قال إنه سيجري في عام ١٩٥٥ إنشاء مكتب اتصال في نيويورك لتلبية الحاجة إلى وجود المعهد في تلك المدينة.

(السيد بواسارد)

١٤ - ومضى قائلا إن برامج التدريب على إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية تنظم بناء على طلب الهيئات والمؤسسات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة وبالتعاون الوثيق معها. وتتعلق هذه البرامج بمجالات مختلفة من تنظيم البيئة والتنمية المستدامة، وبالجوانب القانونية للإدارة المالية الدولية وبالوقاية من أنواع محددة من الكوارث. ويقترح معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث التعاون بشكل أوثق، دون المساس باستقلاله الدولي. مع صناديق وبرامج الأمم المتحدة، بما فيها برنامج الأمم المتحدة للتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومع مختلف أمانات المعاهدات الدولية.

١٥ - واختتم كلامه قائلا إن معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث يناشد الأمم المتحدة أن تقوم على وجه السرعة بتعزيز دعمها الإداري والسوقي. وخاصة تسهيل العثور على الأماكن اللازمة له في نيويورك، وجنيف وربما في فيينا. وينبغي للدول الأعضاء أن تتذكر أن المعهد يلزمه دعم مالي أوسع وأكثر انتظاما. وقد زاد في السنوات الإخيرة عدد البلدان النامية التي تقدم تبرعات إلى الصندوق العام. وينبغي للبلدان الصناعية أن تبدي أيضا ثقتها في معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث.

١٦ - السيد رونغي (ألمانيا): تكلم باسم الاتحاد الأوروبي، فقال إنه يرحب برغبة المعهد في أن يحقق الكفاءة في برامجه من خلال التقييمات الدورية والمتعمقة لنتائجها. ثم أبدى ارتياحه لأن السنة المالية الأخيرة لم يكن بها عجز، وأعرب عن أمله في أن يستمر تحسين نوعية برامج التدريب.

١٧ - السيد هاولي (الولايات المتحدة الأمريكية): أثنى على النشاط الذي أوضحه المدير التنفيذي المؤقت فيما يتعلق بإعادة تشكيل وترشيد معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٢٧/٤٧. وكذلك لاحظ الجهود المبذولة لتركيز برامج التدريب في المجالات التي يتمتع فيها المعهد بميزة نسبية ولزيادة التعاون بين هيئات منظومة الأمم المتحدة في مجال التدريب.

١٨ - وقال إن الولايات المتحدة تشعر بالارتياح لأن أنشطة الزملاء الرئيسيين للمعهد الذين بقوا في نيويورك قد أنجزت. وذلك بعد انصرام عام على نقل المعهد إلى جنيف، وإنه سيجري في عام ١٩٩٥ إعادة تعيين الزميل الذي سينظم دورات تدريبية للدبلوماسيين والوفود. وفيما يتعلق بمكتب اتصال معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث في نيويورك المذكور في القرار ٢٢٧/٤٧، أعرب عن تأييده لقرار الأمين العام بتعيين منسق لأنشطة المعهد في إدارة شؤون الإدارة والتنظيم التابعة للأمانة العامة. وقال إنه ليس هناك ما يبرر، حاليا، إنشاء مكتب اتصال متفرغ في نيويورك. إذ أن إنشاء مكتب الاتصال هذا لن يؤدي إلا إلى زيادة عبء المسؤولية الإدارية الملقاة على عاتق المعهد.

(السيد هاولي، الولايات المتحدة الأمريكية)

١٩ - واختتم كلامه قائلا إن الولايات المتحدة غير مقتنعة حتى الآن بأن أنشطة التدريب التي يضطلع بها المعهد لا يمكن أن تضطلع بها هيئات أخرى في الأمم المتحدة. ورغم أن الولايات المتحدة تقدر الإصلاح المضطلع به من قبل المدير التنفيذي المؤقت فإنها ترى أن المعهد ينبغي أن يبين أن برامجه تبرر النفقات التي يفترضها وجود هيئة مستقلة للأمم المتحدة. وستظل الولايات المتحدة تراقب بعناية، من هذا المنظور، أنشطة المعهد في العام القادم.

٢٠ - السيدة وونغ (استراليا): قالت إن بلدها، عازم على حفز عملية إعادة تشكيل المعهد وترشيده من خلال مشاركته في مجلس أمناء المعهد.

٢١ - وأردفت قائلة إن برامج تدريب المعهد من نوعية رفيعة، وهو أمر يستحق ثناء خاصا. عندما ينظر اليه من زاوية الحالة المالية الصعبة التي يوجد فيها.

٢٢ - وأضافت قائلة إن الدول الأعضاء ينبغي أن تقدم الموارد اللازمة كيما يمكن للمعهد أن يواصل تنمية أنشطته التدريبية الهامة. كذلك تحث استراليا المعهد على أن يواصل تعاونه في مختلف المؤسسات في المجالات ذات الصلة. وفي هذا الصدد تنبغي الاشارة الى الإسهام النفيس للمنظمات غير الحكومية في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية.

٢٣ - واختتمت كلامها قائلة إن استراليا تدعم بنشاط برنامج الزمالات للمعهد فيما يتصل ببناء السلم والدبلوماسية الوقائية الذي يقدم بالتعاون مع الأكاديمية الدولية للسلم وتحث الدول الأعضاء على دعم هذا النشاط الهام.

٢٤ - السيد خان باهادور (باكستان): أشار الى أن بلده كان يود لو اشتمل تقرير الأمين العام على تحليل أوسع للجهود التي يضطلع بها المعهد وذلك للتغلب على الأزمة التي يتعرض لها منذ سنتين.

٢٥ - وأردف قائلا أنه تبين أن نقل المعهد الى جنيف له ميزاته الخاصة. بيد أن هناك إحساسا بضرورة وجود مكتب اتصال في نيويورك. وتحث الباكستان المدير التنفيذي المؤقت على أن يفعل كل ما بوسعه لتنفيذ أحكام القرار ٢٢٧/٤٧. ولا سيما فيما يتعلق بالمكتب المذكور.

(السيد خان باهادور، باكستان)

٢٦ - واختتم كلامه قائلا أن الدول الأعضاء ينبغي أن تسهم بسخاء في الصندوق العام للمعهد، بشكل منهجي ومنتظم وكيما يصبح المعهد في حالة أحسن تسمح له بتلبية إحتياجات جميع الدول الأعضاء. ويلبي المعهد أيضا بعض احتياجات التدريب للأمم المتحدة، ويلزم أن يتلقى مساندة مالية من المنظمة.

٢٧ - السيدة كبلر (النمسا): أعلنت أن المعهد يعزز صلاته بهيئات الأمم المتحدة الأخرى ويضطلع ببرامج تدريبية وينبغي أن تولي في أنشطته عناية أفضل بمسائل حقوق الانسان.

٢٨ - وأردفت قائلة إن نتائج إعادة تشكيل المعهد كانت أكثر من مشجعة ومجال ونوعية ١٢٥ نشاطا مختلفا للتدريب. يشترك فيها أكثر من ٦٠٠ ٤ شخص في السنة يستحقان أن يحظيا بموافقة الدول الأعضاء وتأييدها الصريح، وذكرت أن تثبيت السيد مارسيل أ. بواسارد في منصب المدير التنفيذي سيكون مفيدا للمعهد.

٢٩ - وأضافت قائلة إن حكومة النمسا أيدت، للمرة الثانية، برنامج بناء السلم والدبلوماسية الوقائية، الذي يقدم تدريبا ممتازا للموظفين العامين، والدبلوماسيين، والعسكريين وممثلي المنظمات غير الحكومية الذين يرغبون في تحسين معارفهم في مجال تحليل المنازعات والتفاوض بشأنها، وتقنيات الوساطة. وستصبح فيينا، التي لديها تقليد أكاديمي قديم في مجال العلاقات الدولية، مقرا مثاليا لعقد دورات تدريبية مخصصة للدبلوماسيين العاملين في المركز الدولي في فيينا ودبلوماسيي البلدان المجاورة التي تمر اقتصاداتها بمرحلة تحول . وتقوم الأكاديمية الدبلوماسية في فيينا والمعهد بتعزيز تعاونهما في هذا المجال.

٣٠ - وأردفت قائلة إن المؤتمر الاقليمي التحضيري للجنة الاقتصادية لأوروبا أكد، فيما يتصل بالمؤتمر الرابع للمرأة، على قصور التدريب المؤسسي في مجال حقوق المرأة في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال. ولا شك في أن المعهد يمكنه أن يضطلع بمهمة هامة لتلبية الحاجة.

٣١ - واختتمت كلامها قائلة إن الأمانة العامة تواصل تقديم دعمها السوقي والاداري الى المعهد بغية الحفاظ على العمل الهام الذي يضطلع به.

٣٢ - السيد شينودا (اليابان): قال إن بلده يرحب بتنفيذ برامج المعهد التدريبية وبعدم تحقيق عجز في عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٤. ولهذا السبب قررت حكومة اليابان أن تقدم من جديد مساهمة قدرها ٠٠٠ ١٠٠ دولار في عام ١٩٩٤. بيد أنه يلزم تعميق الإصلاحات. فمثلا ينبغي تحسين أنشطة المعهد التدريبية كما ينبغي إقامة تعاون أوثق وأكثر اتساما بالطابع العملي مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى ومع المؤسسات الوطنية والدولية المختصة. وبالاضافة الى ذلك، ينبغي للمعهد أن يحل أهم مشاكله وهي: تعزيز صندوقه العام.

(السيد شينودا، اليابان)

٣٣ - وأردف قائلا إنه ينبغي، لكيما تواصل البلدان الصناعية تقديم دعمها الى المعهد، أن يضطلع المعهد بأنشطته بشكل يحقق الفائدة أيضا لهذه البلدان.

٣٤ - وإختتم كلامه قائلا إن اليابان ترحب بكون المعهد يقوم، بالتعاون مع الأمانة العامة للأمم المتحدة، بتنظيم دورة تدريبية للدبلوماسيين والوفود الذين يشتركون لأول مرة في دورة الجمعية العامة. ومن ناحية أخرى، ينبغي للأمين العام أن يعتمد تدابير محددة فيما يتعلق باستئجار أماكن للمعهد في جنيف.

٣٥ - السيد فاسيهون (نيجيريا): قال إن بلده يشعر بالتشجيع إزاء الكفاءة المتجددة للمعهد في مجال التدريب والبحث، ولا سيما في البرامج المتعلقة بالدبلوماسية المتعددة الأطراف، وحفظ السلم والتنمية الاجتماعية والاقتصادية التي عادت بالفائدة على بلدان كثيرة. وقد قام المعهد في الفترة ١٩٩٣ - ١٩٩٤ بعقد دورات دراسية بشأن حقوق الانسان وعمليات حفظ السلم وقدم تدريبا للدبلوماسيين الجدد المعتمدين في جنيف ونيويورك. وقد تحول المعهد بفضل الإصلاح، من كونه كيانا مهملا ومنسيا الى مركز للتعليم والبحث لا غنى عنه لمنظومة الأمم المتحدة.

٣٦ - وأردف قائلا إنه رغما عن وجوب الترحيب بتحسن الموقف المالي للمعهد، الذي حقق صندوقه العام فائضا بالفعل، ينبغي حث المعهد على أن يواصل الحفاظ على قدرته على الوفاء بالالتزامات وأن يواصل برامج زمالاته. لذا يحتاج المعهد الى موارد مالية أكثر. وينبغي للبلدان المانحة أن تزيد من مساهماتها؛ وفي نفس الوقت، ينبغي للمانحين الجدد أن يقدموا مساهمات سخية الى الصندوق وتبرعات للأغراض الخاصة. وقد قدمت نيجيريا، كما فعلت في الماضي، مساهمة قدرها ٠٠٠ ٣٢ دولار في هذا العام.

٣٧ - وأضاف قائلا إن الأمانة العامة تستطيع أن تزيد من كفاءة المعهد. وينبغي، كإجراء أولي، أن يولي العناية اللازمة لنداء مجلس أمناء المعهد وسداد مبلغ ٠٠٠ ١٢٣ دولار المخصوم من إعتماد الاستئجارات لعام ١٩٩٣. وهذه المسألة، التي ظلت معلقة لمدة طويلة، ينبغي أن تحل بدون تأخير. وبالاضافة الى ذلك، ينبغي للأمانة العامة أن تسهل عمل مكتب الاتصال التابع للمعهد في نيويورك بتوفير المكان المناسب له دون أية تكلفة.

٣٨ - السيد رودنسكي (الاتحاد الروسي): قال إن المعهد بدأ في شغل المكانة التي تليق به في منظومة الأمم المتحدة، وأنه اضطلع بعملية إعادة تشكيل سمحت له بتوجيه أنشطته بشكل أفضل وأنه حقق الإصلاح اللازم في ماليته.

(السيد رودنسكي، الاتحاد الروسي)

٣٩ - وأردف قائلا إن الاتحاد الروسي يؤيد الفكرة القائلة بأن تخصص للمعهد الأماكن اللازمة لمكاتبه بدون أية تكلفة، وهي الممارسة المتبعة مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ذات الأحوال المماثلة. وإذا كان مكتب الأمم المتحدة في جنيف يغطي إيجارا من المعهد، فإن ذلك سيزيد من تكاليف المعهد مما سيضعف قدرته على الاضطلاع بمهامه.

٤٠ - وأردف قائلا إن وفد الاتحاد الروسي أثار فيما قبل مسألة ضرورة وضع وتنظيم برامج للتدريب المهني للدول المستقلة حديثا وللبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال، ويرغب في إعلامه بالتدابير التي اتخذت في هذا الشأن. كما أشار الى أهمية عمل المعهد في مجال برامج التدريب المتعلقة بالجوانب القانونية للإدارة التمويلية والمالية؛ وأن من المهم في هذا الشأن أن يضع المعهد برامج في هذا المجال، وكذلك في مجال الجوانب القانونية للعلاقة بين المعاهد الوطنية للبحث العلمي والشركات الخاصة، ومجال "خصخصته" نتائج البحوث الأساسية، وطرائق ممارسة حق الملكية الفكرية، والنظام الضريبي في مجال العلم والتكنولوجيا، والقواعد الناظمة للحصول على التبرعات الوطنية والدولية التي تمنحها الحكومات والصناديق الدولية العلمية لاستخدام هذه التبرعات من قبل العلماء.

٤١ - واختتم كلامه قائلا إن الاتحادالروسي يوافق على الرأي القائل بتحويل مهام البحث العلمي للمعهد التي ليس لها صلة بالتدريب المهني الى هيئات أخرى، وعلى سبيل المثال، جامعة الأمم المتحدة. وبهذه الطريقة، ستركز جامعة الأمم المتحدة جهودها في أنشطة البحث العلمي المتصلة بالعمليات العامة للاقتصاد الدولي وبينما يتولى المعهد مهام التدريب المهني، بما في ذلك، المهام الدبلوماسية والمشاكل الاجتماعية الاقتصادية المتصلة بالتنمية المستدامة. وعن طريق تقسيم العمل هذا ستتحقق كفاءة كل من المعهد وجامعة الأمم المتحدة.

٤٢ - السيد غونزاليز (شيلي): قال إن الجهود المضطلع بها للتغلب على الأزمة التمويلية الحادة التي يعاني منها المعهد منذ سنوات طويلة ليست كافية لتطبيع عمل المعهد بالشكل اللازم، لذلك لا غنى عن أن تقوم البلدان بزيادة تبرعاتها كيما تعيد أنشطته الى مستواه الطبيعي.

٤٣ - وأردف قائلا إن للمعهد نطاق واسع من الأنشطة في مجال التدريب. وينبغي في هذا الصدد، الإشارة الى الاجتماعات الإعلامية التي تعقد للوفود المرسلة الى الجمعية العامة والدورات الإرشادية على أنشطة مجلس الأمن. وينبغي للمعهد أن يدخل التدريب في مجالات جديدة، ولا سيما فيما يتعلق بالبيئة. وتدريب المدرسين على تجميع البيانات البيئية وتحليلها وتطبيق القواعد على إعداد التقارير الوطنية المطلوبة وفقا لآخر الاتفاقات المعقودة يمكن أن تكون الخطوة الأولى في القيام بعمل منتظم في هذا المجال.

(السيد غونزاليز، شيلي)

٤٤ - واختتم كلامه قائلا إن شيلي ترى أن التنسيق المضطلع به مع منظمة الأمم المتحدة سيتلافى إزدواج المهام وسيسمح بتحقيق أفضل النتائج في مجالات العمل المختلفة؛ من المعهد في مجال التدريب وجامعة الأمم المتحدة في مجال البحث.

٤٥ - السيد كيم (جمهورية كوريا): قال إن المعهد اضطلع بجهد في إعادة التشكيل يستحق الثناء، سيسهم في تحقيق كفاءته وقدراته. ويلزم الآن صياغة برامج تتركز على التدريب، وأنشطة البحث المتعلقة بالتدريب. وينبغي للمعهد أن يضع برامج تدريبية تعود بفائدة أكثر على الدول الأعضاء، مثلا فيما يتعلق بإمكانية تعزيز برنامج التدريب على المفاوضات المتعددة الأطراف.

٤٦ - واختتم كلامه قائلا إنه ينبغي أيضا، نظرا للمستوى المنخفض للتبرعات، إعطاء الأولوية لبرامج التدريب فيما يتصل بميزتها النسبية، وصياغة برامج رفيعة المستوى بالتعاون مع المؤسسات الوطنية وغيرها من المؤسسات المختصة.

٤٧ - السيد شافيز (قيرغيزستان): قال إن المعهد يفي باحتياجات البلدان الجديدة، كما يبرهن على ذلك برنامج المعهد الذي سيبدأ في اليوم التالي في عاصمة قيرغيزستان بالإشتراك مع ثلاث دول من آسيا الوسطى. وترى قيرغيزستان أنه رغما عن أنه ينبغي تحقيق وفورات في الأمم المتحدة وفي جميع وكالاتها، فلا ينبغي أن يكون هناك تغيير في مسألة التدريب.

٤٨ - واختتم كلامه قائلا إن المعهد كمؤسسة غير رسمية، ينبغي أن يلجأ الى المشاريع الخاصة ليتلقى المساعدة، على نحو ما تفعل هيئات أخرى في الأمم المتحدة.

٤٩ - السيد بواسارد (المدير التنفيذي المؤقت لمعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (اليونيتار)): قال، ردا على الملاحظات التي أدلى بها خلال المناقشة، إن المعهد اهتدى الى دوره المناسب وأن ولايته وأنشطته هي تلك التي تتفق مع هذا الدور. ونظرا لعدم تورط المعهد في المشاكل التنفيذية، فيمكن أن يفكر في التدريب وتقديم أفكار محددة الى الأمم المتحدة. ويمكن تلخيص مهمته في أنه يقدم إطارات مفاهيمية ومنهجيات تدريبية، وفقا للمعايير التي تضعها له الهيئات المتخصصة داخل وخارج منظومة الأمم المتحدة.

٥٠ - وأردف قائلا أن حل المشاكل الإدارية والتمويلية للمعهد سيسمح بتعبئة الأموال اللازمة. بيد أنه ما يزال هناك الكثير الذي يتعين عمله في البلدان النامية وفي البلدان التي تمر في مرحلة تحول اقتصادي واجتماعي. وأشار في هذا الصدد الى الحلقات الدراسية التي ستبدأ في اليوم التالي والمتعلقة بالتدريب في المجالات القانونية للتمويلات الدولية لموظفي ستة بلدان في آسيا الوسطى بمشاركة من متخصصين

(السيد بواسارد)

في المصرف الأوروبي للتعمير والتنمية، والبنك الدولي، والبلدان المانحة والبلدان المتلقية. ثم قال إن المعهد يرغب أيضا في الدخول في مجالات جديدة، مثلا التدريب على حقوق الإنسان وأنه أحاط علما أيضا ببعض المقترحات التي لا يمكن الاضطلاع بها في المستقبل إلا إذا توفرت الموارد اللازمة.

٥١ - واختتم كلامه قائلا إن المعهد قد تمكن من جعل بعض المؤسسات الخاصة، ولا سيما في امريكا الشمالية، تمول بعض البرامج. والتعاون الدولي مسألة لا غنى عنها في صياغة البرامج المقبلة. وينبغي للمعهد أن يحتفظ باستقلاله ومرونته كيما يمكنه التعاون مع الأمم المتحدة. وسينظر المعهد في الطريقة التي تمكن من الاستفادة من نتائج البحوث التي تضطلع بها جامعة الأمم المتحدة كيما يدرجها في برامج التدريب، وفي الطريقة التي لا يمكن لبرامجه التدريبية ذاتها أن تفيد بحوث جامعة الأمم المتحدة. وسيطبق معيار مماثل على مؤسسات البلدان النامية في آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية.

٥٢ - الرئيس: قال إن المناقشة العامة في البند الفرعي (أ) من البند ٩١ من جدول الأعمال قد اختتمت.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٥٥